

اجراءات تكميلية للتدابير العامة المنطبقة على جميع البلدان النامية ، بروح من الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادى دولى جديداً (٥٥) ،

وإن تدرك العوائق الخاصة التي تعرقل الانماء الاقتصادي للكثير من البلدان الجزرية النامية وخاصة ما تواجهه هذه البلدان من صعوبات فيما يتعلق بالمواصلات والاتصالات، وبصفة حجم اقتصاداتها وأسواقها، وندرة ما حبّيت به من موارد واعتمادها الشديد على سلع قليلة في حصيلتها من النقد الأجنبي ،

١ - تدعو الرئاسة التنفيذية للمنظمات المعنية داخل منظومة الأمم المتحدة، ولاسيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، مواصلة منهم لجهودهم المبذولة فيما يتعلق بالبلدان الجزرية النامية ، إلى أن يدخلوا في برامجهم الإقليمية والأقليمية التوصيات ذات الصلة الواردة في قرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ٩٨ (٤ - ٥)؛

٣ - ويتدعى الأمين العام الى أن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الثانية والثلاثين ، بواسطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، تقريرا مرحليا ، عن تنفيذ الاجراءات المحددة المتضمنة لصالح البلدان الجزرية النامية .

## الجلسة العامة ١٠٦

٢١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦

**١٥٢/٣١ - تدابير محددة لصالح البلدان النامية غير الساحلية**

ان الجمعية العامة ،

اد تشير الى قرارها ٢٩٧١ (٢ - ٢٧) المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٢ ، وقرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ٦٣ (٣ - ٥) المؤرخ في ٩ أيار / مايو ١٩٧٢ (٥٦) ،

وأن تشير أيضاً إلى قراريهما ٣١٦٩ (٢٨ - ٥) المؤرخ في ١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٣ ، و ٣٣١١ (٢٩ - ٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ ، بشأن التدابير الخاصة المتعلقة بالاحتياجات التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية ،

(٥٥) القراران ٣٢٠١ (٦-٦) و ٣٢٠٢ (٦-٦).

(٥٦) انظر : اعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة الثالثة ، المجلد الأول ، التقرير والمرفقات ، ( منشورات الأمم المتحدة رقم المبيع : E.73.II.D.4 ) ، المرفق الأول - ألف .

وأن لا يغرب عن بالمها شتى القرارات الأخرى التي اتخذتها الجمعية العامة وهيئاتها ذات العلاقة والوكالات المتخصصة والتي تشدد على اتخاذ تدابير خاصة وعاجلة لصالح البلدان النامية غير الساحلية ،

وأن تدرك الحاجة إلى القيام فوراً بتنفيذ القرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة ، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، وخاصة قراره ٩٨ ( د - ٤ ) المؤرخ في ٣١ أيار / مايو ١٩٢٦ ( ٥٢ ) و هيئات الأمم المتحدة الأخرى ذات العلاقة ، والتي تدعوا إلى اتخاذ تدابير محددة لصالح البلدان النامية غير الساحلية ،

وأن تلاحظ بقليل أنه لم توجد حلول كافية لمشاكل البلدان النامية غير الساحلية ، وأنه لم تتخذ بعد تدابير تنفيذية محددة وفعالة لصالحها ،

وأن تلاحظ كذلك أن الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية ، وخاصة بعدها عن البحر ، تعرقل اشتراكها الفعال والثام في الحياة الاقتصادية في العالم وتعوق انماطها ،

١ - ترجو من الأمين العام أن يقوم ، بالتشاور مع الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، والبلدان غير الساحلية ، والوكالات المتخصصة بایجاد طرق ووسائل كفيلة بتحسين الحالة الاقتصادية للبلدان النامية غير الساحلية عن طريق التنفيذ العاجل لقرارى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ٦٣ ( د - ٣ ) و ٩٨ ( د - ٤ ) ؟

٢ - وتطلب إلى الدول الأعضاء والى المجتمع الدولي بأكمله ايلاء عناية خاصة لاحتياجات التجارية للبلدان النامية غير الساحلية ، بما في ذلك امكانية منح سلعها معاملة تفضيلية ؛

٣ - وتدعو الهيئات المختصة في منظمة الأمم المتحدة ، وكذلك المصادر الانمائية الاقليمية إلى ايلاء عناية خاصة لمشاكل التي تفترد بها البلدان النامية غير الساحلية لدى تقديم المساعدة لمشاريع المرافق الأساسية الوطنية ودون الاقليمية والإقليمية المتصلة بالعبور ( الترانزيت ) ؛

٤ - وتحث البلدان المتقدمة النمو وجميع البلدان الأخرى التي هي في مركز يمكنها من تقديم المساعدة التقنية و/أو المالية في شكل اعانت أو في شكل قروض بشروط تساهلية ومناسبة للبلدان النامية غير الساحلية من أجل شق وتحسين وصيانة طرق العبور إليها أن تفعل ذلك ؛

٥ - وتطلب إلى حكومات البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية دعوة أصحاب السفن ، وأعضاء اتحادات النقل البحري وشركات التأمين إلى القيام ، قدر الامكان ، بوضع أسعار ورسوم للشحن فيما يخص البلدان النامية غير الساحلية ، من شأنها أن تشجع وتساعد على توسيع تجارة هذه البلدان ، والى وضع أسعار نقل تشجيعية ل الصادرات هذه البلدان غير التقليدية ، مما ييسر فتح أسواق جديدة وإنما تدفقات تجارية جديدة ، وحشthem على القيام بذلك ؛

---

( ٥٢ ) المرجع نفسه ، الدورة الرابعة ، المجلد الأول ، التقرير والمرفقات ( منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.76.II.D.10 ) الباب الأول ، الفرع ألف .

٦ - وتدعو جميع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية المختصة إلى مساعدة البلدان النامية غير الساحلية في تيسير ممارسة حقوقها في حرية الوصول إلى البحر والوصول منه إليها .

الجلسة العامة ١٠٦

٢١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦

١٥٨/٣١ مشاكل الديون التي تواجهها البلدان النامية

ان الجمعية العامة ،

اذ تشير الى قراريهما ٣٢٠١ (د - ٦) و ٣٢٠٢ (د - ٦) المؤرخين في ١ أيار / مايو ١٩٧٤ وقرارها ٣٣٦٢ (د - ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول / سبتمبر ١٩٧٥ ،

واذ تشير كذلك الى قرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ٩٤ (د - ٤) المؤرخ في ٣١ أيار / مايو ١٩٧٦ (٥٨) ،

واذ تلاحظ بعميق القلق أن المدفوعات الباهظة الخاصة بخدمة الدين ، وحالات العجز في الحساب الجارى الناشئة عن الاختلالات في الاقتصاد العالمي ، وعدم كفاية كل من الدعم الموجه لموازنة المدفوعات والمساعدة الإنمائية الطويلة الأجل ، إلى جانب الشروط القاسية والتكميلية المرتفعة للقروض في أسواق رأس المال الدولية ، والصعاب التي تعيق وصول صادرات البلدان النامية إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو ، فضلاً عن تناقض القيمة الحقيقية لأسعار السلع الأولية التي تصدرها البلدان النامية ، قد أدت مجتمعة ، في جملة أمور ، إلى فرض ضغوط خطيرة وحرجة على القدرة الاستيرادية للبلدان النامية وعلى احتياطياتها ، مهددة بذلك عملية انماطها ،

واذ تدرك أن تدهور معدلات التبادل التجارى للبلدان النامية ، واضطرار هذه البلدان إلى اللجوء في الآونة الأخيرة إلى القروض القصيرة الأجل ذات الكلفة العالية ، قد جعل أعب الديون الواقع عليها يتفاقم بصورة خطيرة ،

وأقتناعاً منها بأنه يمكن تحسين هذه الحالة التي تواجه البلدان النامية باتخاذ تدابير حاسمة وعاجلة للتخفيف من ديونها الرسمية والتجارية على السواء ، وأن هذه التدابير تعد جوهرية لاستعادة انطلاقة النمو التي توقفت أثناء الأزمة الاقتصادية ، ولتحقيق أهداف الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثاني (٥٩) ،

واذ تتعزز بأن صعوبات خدمة الدين التي تواجهها شتى البلدان النامية يتوافر فيها ، في الظروف الراهنة ، من العناصر المشتركة ما يكفي لتبصير اتخاذ تدابير عامة تتصل بالدين الحالي لهذه البلدان ،

(٥٨) المرجع نفسه .

(٥٩) القرار ٢٦٢٦ (د - ٢٥) .